



**انخراط الشباب في سوق العمل اللبناني بعد أزمة 2019-2020:**

**إمكانيات التدخّل**

## المحتويات

3	1) مقدمة
5	2) الشباب وسوق العمل
5	أ) لمحة ديمغرافية
6	ب) المشاركة في القوى العاملة
7	ج) البطالة
9	العمل غير النظامي
9	3) تأثير الأزمة
10	أ) العوائق الأساسية في البحث عن عمل
11	ب) كيف تغيرت ظروف البحث عن عمل؟
11	ج) العوائق الأساسية في المحافظة على العمل
11	د) السياسات العامة المرتبطة بالعمل، التوجيه، وسوق العمل
13	4) استنتاجات وتوصيات

## 1 مقدمة

في خريف 2019، وقع لبنان في أسوأ أزمة مالية واقتصادية في تاريخه، نتيجة عقود من النهب المنظم والتحوّل إلى نظام اقتصادي نيوليبرالي متوحش دمرّ قطاعات الصناعة والزراعات والخدمات السياحية والمعرفية والمتخصصة، لصالح اقتصاد مالي يركز على المصارف ودين عام كارثي يمثّل 175.6% من الناتج المحلي الإجمالي. تزامن ذلك مع ربط الليرة اللبنانية بالدولار، مما منح العملة المحلية قوة لا يمكن أن تتحملها، بسبب انخفاض قيمتها الحقيقية. ويواجه لبنان أيضاً الجزء الكبير من تبعات النزاعات والحروب في المنطقة، خاصة مع ازدياد أعداد اللاجئين والمهاجرين وتصلّ المجتمع الدولي.

ثم جاءت جائحة كورونا لتضاعف آثار الأزمة وتضع الاقتصاد في حالة من التوقّف القسري في ظل سياسات التفتّش والضوابط المالية الخانقة على الناس العاديين، مع سهولة التهرّب منها وتهريب الأموال من قبّل المودعين الكبار والمؤثرين. وبالرغم من هذه النتائج، يتّجه لبنان اليوم إلى صندوق النقد الدولي، مع كامل تبعاته المدمّرة للاقتصاد الوطني وقدره الشباب على الحصول على وظائف ملائمة وتكوين العائلات والاستقلالية.

هذا ومن المؤكّد حدوث انعكاسات خطيرة على الاقتصاد والمجتمع نتيجة هذه الأزمة المتعددة الأبعاد، حيث تتوقّع الإسكوا "وقوع 8.3 مليون شخص إضافي في براثن الفقر [في منطقة غربي آسيا]... وأن يزداد أيضاً عدد الذين يعانون من نقص في التغذية بحوالي مليوني شخص. ومع تقديرات اليوم، سيُصنّف ما مجموعه 101.4 مليون شخص في المنطقة في عداد الفقراء، وسيبلغ عدد الذين يعانون من نقص في التغذية حوالي 52 مليوناً".<sup>1</sup>

ووفقاً لمنظمة العمل الدولية في آخر تحليل للوضع في لبنان، "كانت المؤشرات الكلية تشير ومنذ مدّة طويلة إلى أزمة تلوح في الأفق، يقودها الفساد، ويعود تاريخها إلى سنوات عديدة، وإلى اقتصاد ريعي يميل نحو قطاعات إنتاجية منخفضة. اعتباراً من كانون الأول 2019، بلغ الدين الحكومي العام وحده 175.6% من الناتج المحلي الإجمالي، مع عجز في الحساب الجاري بنسبة 23.9%، مما جعل لبنان من بين أكثر البلدان المثقلة بالديون في العالم. وقُدّرت التحويلات المتدفقة إلى البلاد بنحو 12% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 (7.5 مليار دولار أمريكي)، مما يشير إلى الاعتماد المفرط للاقتصاد على التحويلات في تحقيق أرباحه من العملات الأجنبية".<sup>2</sup>

كانت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية المحرّك الرئيسي للانتفاضة الأخيرة التي قادها الشبان والشابات في تشرين الماضي احتجاجاً على السياسات الاقتصادية المجحفة وغياب العدالة في توزيع تبعات التفتّش والانهار المالي والاقتصادي في بلد يسيطر فيه 1% من السكان فقط على أكثر من 50% من الثروات، وفي ظل انخفاض فرص العمل، حيث لا يخلق الاقتصاد اللبناني في المتوسط أكثر من 3 آلاف وظيفة سنوياً مقارنة بالحاجة لـ 20

<sup>1</sup> <https://bit.ly/3e5fb5m>

<sup>2</sup> ILO Country brief, "Rapid Diagnostic Assessment of Employment Impacts under COVID-19 in Lebanon," Beirut, Lebanon, 3/9/2020, available at: [https://www.ilo.org/emppolicy/pubs/WCMS\\_754666/lang-en/index.htm](https://www.ilo.org/emppolicy/pubs/WCMS_754666/lang-en/index.htm).

ألف وظيفة على الأقل سنويًا.<sup>3</sup> هذا بالإضافة إلى ندرة الوصول إلى الخدمات وتفشي الفساد في النظام السياسي الطائفي القائم على المحاصصة، والتهرّب الضريبي، وكذلك انهيار قطاع الخدمات العامة الذي أدى إلى حالة هلع عام واضطرار اتخاذ إجراءات التعبئة عند وصول جائحة الكورونا التي كشفت اختلالات عميقة في النظام.

استكمالاً لمسار وضع سياسات شبابية تشجّع على الإبداع وتضمن انخراط الشباب في الحياة العامة وسوق العمل، تهدف هذه الورقة إلى إعطاء لمحة عن الشباب في سوق العمل في لبنان بناءً على الدراسات المنشورة والإحصاءات الأخيرة، مع الإضاءة على تأثير الأزمة المركّبة المتعلقة بالوضع الاقتصادي وجائحة كوفيد-19، كما تُقدّم بعض التوصيات العامة والمشاركة بين الوكالات والمنظّمات المعنية بحقوق الشباب، ولا تكتفي بتعدادها بل تتوجه مباشرة إلى اقتراح عملي يتعلّق بوضع ميزانية صديقة للشباب توفّر الموارد لتحقيق الأهداف المنشودة.

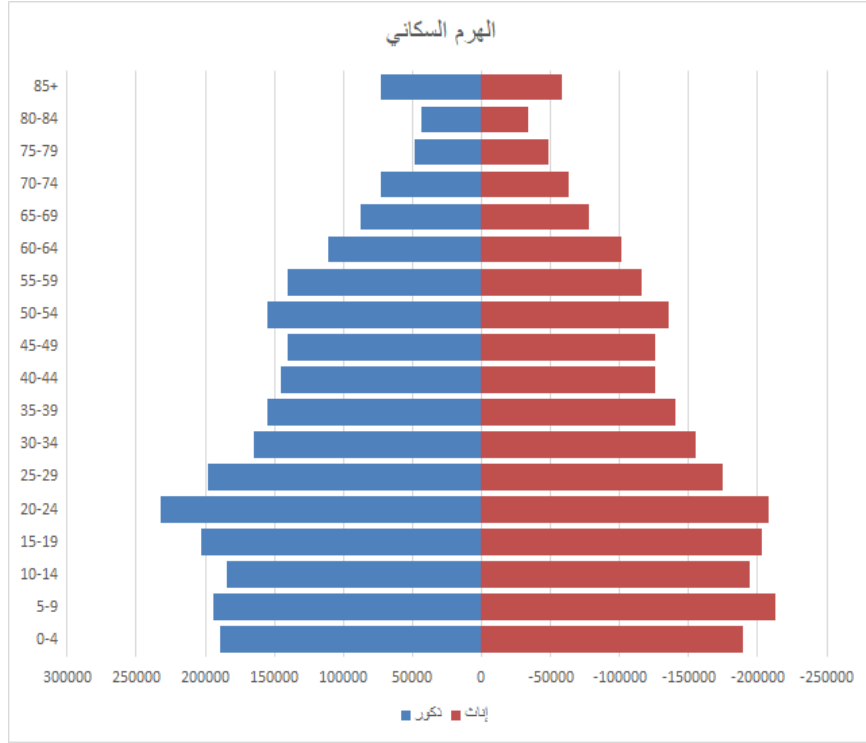
---

<sup>3</sup> <https://bit.ly/36zQv4u>

## 2) الشباب وسوق العمل

أ) لمحة ديمغرافية

تتعارض الأرقام حول عدد السكان في لبنان بغياب المسوحات السكانية الشاملة لأسباب ترتبط بالتوازن الطائفي. وبعد سنوات من اعتماد الوكالات المحلية والأجنبية لرقم 6 ملايين أو أكثر، جاء مسح القوى العاملة والأحوال المعيشية في لبنان 2018-2019،<sup>4</sup> ليحدد العدد بحوالي 4.8 ملايين مُقيم، منهم 20% من غير حاملي الجنسية اللبنانية، وحوالي 21% بين 15 و 24 سنة أو 29% بين 15 و 29 سنة.



المصدر: المؤلف بناءً على تقرير مسح القوى العاملة والأحوال المعيشية في لبنان 2018-2019

هذا وكانت نسبة الشباب في لبنان (15 - 29 عامًا) قد ارتفعت بشكل ملحوظ بين 1965 و 1980، واستقرت على مدار 25 عامًا التالية ثم استحوذت على نسبة أكبر من السكان من 2005 إلى 2010. وقد أظهرت تقديرات برنامج الأمم المتحدة للسكان استقرار النسبة ثم انخفاضها ابتداءً من العام 2013، "ويشير صندوق الأمم المتحدة للسكان أن النسبة المئوية لمجموع السكان في سن العمل ستبدأ في الانخفاض خلال العشرين عامًا القادمة. وبينما يشهد لبنان أعلى نسبة من الشباب في تاريخه، فإن نافذة الاستفادة من هذا المردود الديموغرافي تتغلق.

<sup>4</sup> Lebanese Republic Central Administration of Statistics (CAS); International Labour Organization (ILO); European Union (EU), *Labour Force and Household Living Conditions Survey 2018-2019 Lebanon*, Beirut, 2020, available at: <http://cas.gov.lb/images/Publications/Labour%20Force%20and%20Household%20Living%20Conditions%20Survey%202018-2019.pdf>.

كما إن وجود هذا العدد الكبير من الشباب يوفر للدولة قدرًا هائلًا من رأس المال البشري لتغذية النمو الاقتصادي ودعم الأفراد المُعالين من السكان وغيرهم<sup>5</sup>.

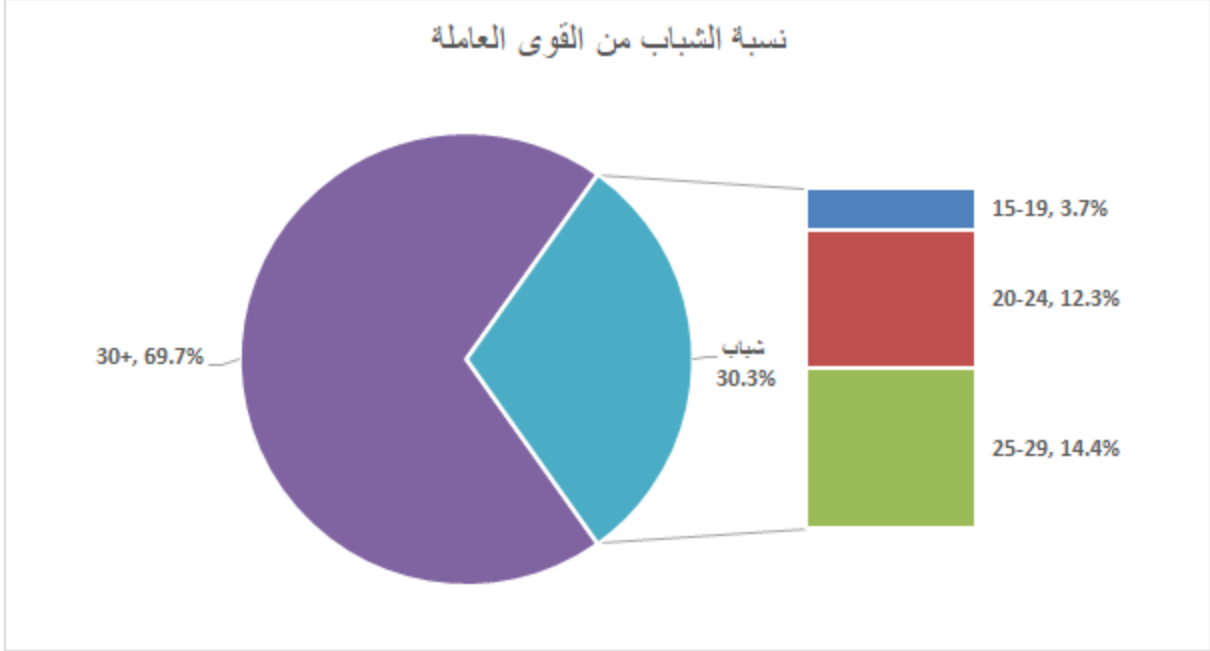
#### (ب) المشاركة في القوى العاملة

بين عامي 2018-2019، كان معدل المشاركة في القوى العاملة، أي النسبة المئوية للسكان في سن العمل (15 – 64 سنة) المنخرطين في قوة العمل، 48.8%، مما يشير إلى أن حوالي نصف السكان في سن العمل كانوا إما يعملون مقابل أجر أو ربح أو يبحثون عن عمل. وقد بلغ معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة 70.4%، وهو أعلى بكثير من معدل الإناث البالغ 29.3%. وبلغ معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة (15 - 24 سنة) 39.1%، وهو أقل بكثير من معدل مشاركة الراشدين (25 سنة فأكثر) البالغ 51.7%. وغالبًا ما تستخدم نسبة العمالة إلى عدد السكان، أي النسبة المئوية للعاملين من السكان في سن العمل، كمؤشر على أداء الاقتصاد الوطني في توفير فرص العمل، وهي تبلغ حاليًا 43.3%. وعلى غرار معدل المشاركة في القوى العاملة، كانت نسبة العمالة إلى السكان أعلى بين الرجال (63.4%) من النساء (25.1%)، وأقل بين الشباب (30.0%) من الراشدين (47.2%)<sup>6</sup>.

عشية الأزمة المالية، ووفقًا لـ"مسح القوى العاملة والأحوال المعيشية للأسر في لبنان 2018-2019"، كان قد لوحظ تغيير بطيء ولكن ثابت في هيكل العمالة، بعيدًا عن الزراعة (من حوالي 7.5% في عام 2004 إلى حوالي 3.6% في 2018-2019) والصناعة (من حوالي 23.7% إلى حوالي 20.5%) لصالح الخدمات (من حوالي 68.8% إلى حوالي 75.9%)، ومع زيادة ملحوظة في الطابع غير الرسمي للعمل. فقد بينت النتائج أن غالبية السكان العاملين يشغلون وظائف غير رسمية في عملهم الرئيسي (54.9%) وأن أكثر من ثلث السكان العاملين يعملون في القطاع غير الرسمي في وظيفتهم الرئيسية (35.2%)، وأكثر من ثلث السكان العاملين الذين لديهم وظائف غير رسمية كانوا يعملون خارج القطاع غير الرسمي، وشمل هذا في الغالب الموظفين الذين يعملون في مؤسسات القطاع الرسمي الخاص أو العام أو في الإدارة العامة دون تغطية الضمان الاجتماعي من قبل أرباب عملهم.

<sup>5</sup> Jad Chaaban, Spotlight on Youth in Lebanon, Beirut UNDP, 2016.

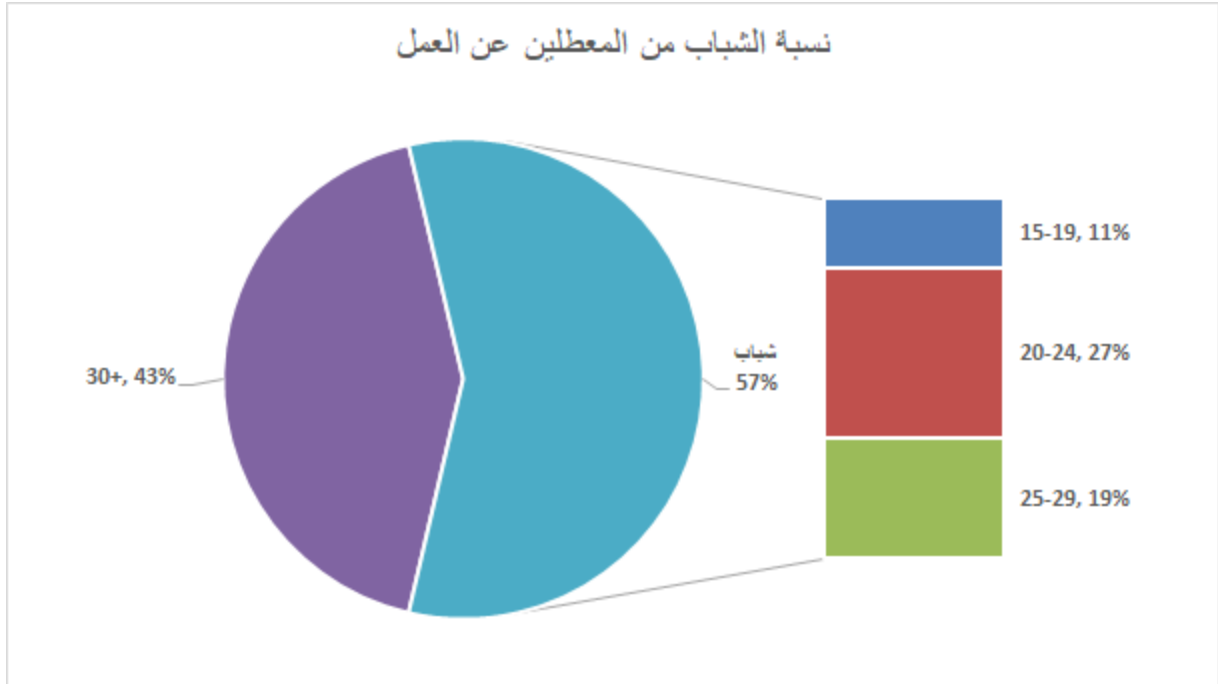
<sup>6</sup> CAS, LFHLCs 2018-2019 Lebanon, 2020, p. 50, *op. cit.*



المصدر: المؤلف بناءً على تقرير مسح القوى العاملة والأحوال المعيشية في لبنان 2018-2019

### ج) البطالة

وفقاً لتقرير مسح القوى العاملة، كان معدّل بطالة الشباب بين 15 و24 عامًا قد وصل إلى أكثر من ضعف معدّل البطالة العام، أي 23.3% مقابل 11.4% قبيل الأزمة، وكان أعلى بين الشباب الحاصلين على شهادة جامعية (35.7%). علمًا بأن معدّل بطالة الشباب في جميع بلدان العالم هو أعلى بكثير من معدّل البطالة الوطني العام، حيث يواجه الشباب صعوبات أكبر في دخول سوق العمل لأول مرة مقارنةً بالذين ينتقلون من وظيفة إلى أخرى أو أولئك الذين يدخلون سوق العمل مرة أخرى بعد فترة من الانسحاب. وقد وجد مسح القوى العاملة والأحوال المعيشية للأسر في لبنان 2018-2019 ارتفاع معدّل بطالة الشباب في العام 2018، مقارنةً بالسنوات 2004-2012، وهو أعلى مما كان عليه بعد الحرب الإسرائيلية 2006 التي أدت إلى فقدان عديد من الوظائف.



المصدر: المؤلف بناءً على تقرير مسح القوى العاملة والأحوال المعيشية في لبنان 2018-2019

ومن مفارقات المسح أيضاً أنه لاحظ ارتفاع معدلات البطالة العامة والشبابية مع ارتفاع مستوى التحصيل العلمي، وهي أكثر حدة بالنسبة للشباب من 18% لذوي التعليم الابتدائي إلى 35.7% لذوي التعليم الجامعي. وهذا يعود لعدة أسباب. قد يفضل الباحثون عن العمل الانتظار للحصول على عمل مناسب بدلاً من قبول وظيفة يعتبرونها غير ملائمة أو ذات أجر منخفض للغاية، أو قد يجدون عدم التوافق بين متطلبات المهارة للوظائف المعروضة ومؤهلات الباحثين الشباب عن العمل. ويُعتبر معدل البطالة طويلة الأجل، المحسوب كنسبة من عدد العاطلين عن العمل الذين يعانون من بطالة طويلة الأمد إلى حجم القوة العاملة، مؤشراً تكميلياً لقلّة العمالة، حيث أن الشباب (15-24 سنة) لديهم معدل بطالة طويل الأجل أعلى بكثير من عامة السكان (15 سنة وما فوق). وقد بينت البيانات أن نسبة الشباب الذكور العاملين (37.8%) كانت أعلى بكثير من نسبة الشابات (22.6%). وبالرغم من تشابه معدلات البطالة بين جميع السكان، كانت نسبة العمالة غير الرسمية للمقيمين ذوي الإعاقة (68.3%) أعلى بكثير منها للمقيمين من غير ذوي الإعاقة (51.6%).

وكان المسح قد قدر وجود حوالي 77,400 شخص بين 15 و24 عاماً معطل عن العمل في أي وقت من الأوقات بين عامي 2018-2019، ويُتوقع أن تكون النسبة قد تضاعفت بعد الأزمة، هذا بالإضافة إلى 5,400 شاب وشابة في عمالة جزئية مرتبطة بالوقت و21,100 في القوى العاملة المحتملة (أي ما مجموعه فوق المائة ألف بين بطالة وبطالة مقنعة - حيث إنتاجية العامل تكون منخفضة للغاية مع توافر أعداد كبيرة من العمال لشغل وظائف قليلة جداً).<sup>7</sup>

<sup>7</sup> المصدر أعلاه.



ومن بين الشباب العاملين، كان 31.5% منهم يعملون في مهن تتطلب مؤهلات أقل من مستواهم التعليمي، و21.3% منهم كانوا يعملون في مهن تتطلب مؤهلات أعلى من مستواهم التعليمي<sup>8</sup>، وهو دلالة، من بين أمور أخرى، على اختلال كبير بين متطلبات السوق المحلية والنظام التعليمي. أما العامل الأساسي فقد يكون طبيعة الاقتصاد الريعي الذي لا يستقطب العمالة الماهرة، خاصة في المجالات الإنتاجية، وصغر حجمه بالمقارنة مع تطلعات الشباب والمهارات المكتسبة خلال المرحلة التعليمية. وهناك عوامل كثيرة تؤثر على هيكل الاقتصاد وتطوره واستقطابه للعمالة الشابة الماهرة خاصة، ومنها سيطرة القطاع المالي والخدماتي وضعف الحوكمة والفساد والبنية التحتية المتهاكلة<sup>9</sup>.

وقد جاءت الأزمة المالية المترافقة مع جائحة كوفيد-19 لتضاعف هذه الأرقام على المستويات العامة والشبابية. وكان الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي قد أشار في أوائل العام 2020 إلى هبوط حركة التوظيف بنسبة 71%. وتشير التقديرات الأخيرة إلى وصول معدل البطالة العام إلى حوالي 30% (550 ألف شخص)، ومن المتوقع أن يصل هذا الرقم إلى المليون في المستقبل القريب. وقد وجدت استطلاعات مركز الأبحاث الدولية للمعلومات أنه "نتيجة حالة الشلل التي شهدتها لبنان منذ 17 تشرين الأول 2019 والتي زادت حدة مع تفشي وباء الكورونا فقد صُرف من العمل نحو 80 ألفاً ليرتفع العدد الإجمالي إلى 430 ألفاً أي بنسبة 32%. ولكن المؤشرات والأوضاع الاقتصادية التي يعيشها لبنان ومعظم دول العالم تشير إلى إمكانية في ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل في الأشهر القادمة إلى نحو مليون عاطل عن العمل أي بنسبة 65%".<sup>10</sup>

#### د) العمل غير النظامي<sup>11</sup>

وفقاً للراصد العربي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية،<sup>12</sup> "نمت اللانظامية في لبنان بمعدل سنوي وصل إلى حدود 0.86% للفترة ما بين العامين 2000 و2007، أي بوتيرة أسرع من مصر (0.76%) وسوريا (0.58%)، مثلاً، والمعروفين بالدور البارز للقطاع العام. ويشير تقرير للبنك الدولي (2015) إلى أن الأجراء النظاميين لا يشكلون أكثر من 29% من إجمالي العاملين في لبنان، في حين يشكل العاملون لحسابهم اللانظاميون حوالي 32% والأجراء اللانظاميون 19%. كما يشير التقرير نفسه إلى أن ثلث الأجراء (بالمطلق) وثلث العاملين لحسابهم منخرطون في أنشطة خدمية متدنية الإنتاجية والمردودية (مبيعات التجزئة، صيانة المركبات، النقل والتخزين)".<sup>13</sup>

<sup>8</sup> المصدر أعلاه.

<sup>9</sup> Mary Kawar & Zafiris Tzannatos, Youth Employment in Lebanon: Skilled and Jobless, Policy Paper, LCPS, Lebanon, 2013, available at: [https://www.lcps-lebanon.org/publications/1368538726-youth\\_employment.pdf](https://www.lcps-lebanon.org/publications/1368538726-youth_employment.pdf).

<sup>10</sup> "البطالة في لبنان: هل تصل إلى مليون عاطل عن العمل؟"، النشرة الشهرية، الدولية للمعلومات، لبنان: <https://bit.ly/2II1qPC>.

<sup>11</sup> تتنوع تعريفات العمل أو القطاع أو الاقتصاد اللانظامي (أو غير الرسمي) بين المنظمات الدولية والحكومات، ولغرض هذا التقرير نستخدم تعريف المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء إحصاءات العمل في منظمة العمل الدولية في 2003، أي "كل عمل مأجور لا يتم تسجيله أو تنظيمه أو حمايته من خلال الأطر القانونية أو التنظيمية القائمة، وكذلك العمل غير المدفوع الأجر الذي يتم القيام به في مؤسسة مدرة للدخل لا يتمتع فيها العمال غير الرسميين بعقود عمل آمنة أو مزايا عمل أو حماية اجتماعية أو تمثيل للعمال".

<sup>12</sup> ربيع فخري، "اللانظامية في لبنان"، في راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2016، العمل غير المهيكّل، شبكة المنظمات

العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، لبنان، 2016، ص. 362-363. <https://www.annd.org/cd/arabwatch2016>.

<sup>13</sup> المصدر أعلاه.

ويضيف التقرير أنه "كغيره من دول المنطقة، يسجل لبنان ترابطاً سلبياً بين مستويات التعليم والعمر من جهة، واللائقراطية من جهة أخرى، ما يعني أن العاملين اللانظاميين هم أقل تعليماً وأصغر سناً من العمال النظاميين أو حتى من العاملين لحسابهم الخاص. حيث يسجل العاملون الشباب (15-24 سنة) أعلى معدلات اللانظامية (69%) مقارنة مع غيرهم من الفئات العمرية. إلا أنه وباختلاف الفئات العمرية، فإن معدل اللانظامية لا ينخفض عن عتبة 50%. واللافت أن ثلثي الأجراء اللانظاميين هم دون الـ34 عاماً، وثلثهم هم دون الـ24 سنة. أما العاملون لحسابهم، فهم أيضاً أصغر نسبياً من العاملين النظاميين، حيث يسجل أن ما نسبته 33% منهم هم دون الـ34 سنة.<sup>14</sup>

---

<sup>14</sup> المصدر أعلاه.

### (3) تأثير الأزمة

وفقاً لمنظمة العمل الدولية، "كان نصف عدد الشباب في سوق العمل (127,000) يعملون في القطاعات الستة الأكثر عرضة للتأثر بالجائحة، أي ما يعادل 53% من الشباب اللبناني و 46% من الشباب غير اللبنانيين. في حين أن الشباب يشكلون 16% من إجمالي العمالة في البلاد، فإنهم يشكلون أكثر من ربع إجمالي العمالة في أنشطة خدمات الإقامة (hospitality sector) والغذاء التي تأثرت بشكل كبير بالأزمة. وبالنظر إلى التوزيع المهني، تجدر الإشارة أيضاً إلى أن ما يقرب من ثلث الشباب العاملين (31.6%) يعملون في مهن أولية مع فرص محدودة للعمل عن بُعد ومستويات عالية من العمل غير الرسمي (اللانظامي)".<sup>15</sup>

كما "أفاد إحصاء للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بخروج 21 ألفاً و450 أجيرواً من سوق العمل، في حين تباطأت حركة التوظيف في العام 2020 بنسبة 71%. وتفيد الأرقام الصادرة عن الصندوق بأن 37.5% من الأجراء المُصرَّح بهم للضمان يعملون بأقل من مليون ليرة (حوالي 661 دولاراً)، أي أقل من خط الفقر الأعلى المحدد بنحو 1.5 مليون ليرة (نحو 991 دولاراً)، في حين يعمل 86% بأقل من 3 ملايين ليرة (1983 دولاراً). ومع انهيار سعر صرف العملة الوطنية خسرت الرواتب أكثر من 80% من قيمتها".<sup>16</sup>

مؤخراً، أشار استطلاع أصداء بي سي دبليو الثاني عشر لرأي الشباب العربي 2020، أنه "لدى سؤالهم عما إذا كانوا يسعون جاهدين للهجرة أو فكروا بالهجرة دون سعي جاد لذلك، قال 42% من الشباب العربي إنهم يفكرون بالهجرة إلى بلد آخر، ومنهم 15% يسعون بشكل جدي... ويبدو خيار الهجرة أكثر انتشاراً بين الشباب العربي في منطقة شرق المتوسط، حيث يفكر به ما يقارب ثلثي المواطنين الشباب (63%)... وأظهر الاستطلاع أن أكثر الشباب العربي رغبةً في الهجرة هم الشباب اللبنانيون (77%)...".<sup>17</sup>

فقد "ازداد قلق الشباب العرب حيال إيجاد فرص العمل عقب تفشي جائحة كوفيد-19. ولدى سؤالهم عن إمكانية إيجاد فرص عمل جديدة حالياً مقارنةً مع فترة ما قبل تفشي الجائحة، قال 72% منهم - أي ما يقارب ثلاثة أرباعهم - بأن الوضع أصبح اليوم "أصعب بقليل" أو "أكثر صعوبة". ويرتفع معدل هذا القلق بين أوساط الشباب اللبناني والأردني، حيث قال 9 من بين كل 10 أشخاص بأن إيجاد فرص العمل بات أكثر صعوبة اليوم".<sup>18</sup>

<sup>15</sup> ILO Country Brief, "Rapid Diagnostic Assessment of Employment Impacts under COVID-19 in Lebanon," ILO, 3/9/2020: [https://www.ilo.org/emppolicy/pubs/WCMS\\_754666/lang--en/index.htm](https://www.ilo.org/emppolicy/pubs/WCMS_754666/lang--en/index.htm).

<sup>16</sup> <https://bit.ly/3liWxLc>

<sup>17</sup> استطلاع أصداء بي سي دبليو الثاني عشر لرأي الشباب العربي 2020:

[http://arabyouthsurvey.com/ar/pdf/download-whitepaper-ar/AYS-2020-WP\\_ARA\\_0510\\_Single\\_Final.pdf](http://arabyouthsurvey.com/ar/pdf/download-whitepaper-ar/AYS-2020-WP_ARA_0510_Single_Final.pdf)

<sup>18</sup> المصدر أعلاه، ص 36.

وجاءت نتائج مجموعة النقاش البؤرية التي عُقدت لغرض هذه الورقة مع مجموعة متنوعة من الشبان والشابات في لبنان لتؤكد هذه المعطيات، ويمكن تلخيص أبرز نتائجها كالتالي:

#### أ) العوائق الأساسية في البحث عن عمل

عبر الشبان عن تغيير وضع التوظيف منذ العام الماضي بناءً على تجربتهم في البحث عن عمل، أو خلال عملهم في هذه الفترة. فقد تأثرت أجور الشبان والشابات الذين كانوا يعملون في الفترة الماضية وتراجعت ساعات عملهم. بعض الشركات اتجهت إلى صرف الكثير من الموظفين وزيادة المسؤوليات على المتبقين منهم دون أي زيادة في الأجور. في القطاعات التي تعتمد على الوظائف الحرة، تراجع الطلب بسبب أسعار المواد الأولية الباهظة، وتقلصت مع ذلك الأجور. أما العمل اليومي في القطاع العام، فقد تأثرت الأجور فيه بين الثلث والنصف، خاصة بالنسبة لساعات العمل. وتراجع العمل أيضاً في القطاع السياحي الذي يستقطب الشباب بسبب الجائحة وانقطاع السياح الأجانب منذ مدة كبيرة وأيضاً نظراً لارتفاع أسعار المواد الأولية، ما أدى إلى صرف كثير من الموظفين.

#### ب) كيف تغيرت ظروف البحث عن عمل؟

أثرت جائحة كورونا على طبيعة الوظائف في القطاع الخدماتي والعمل المدني، والتي أصبحت تدور حول رفع الوعي وتوزيع المساعدات مع الجمعيات والمنظمات الدولية، وأصبحت أغلب الوظائف تدور في فلك الدعم النفسي والاجتماعي. من جهة أخرى، فإن فرص العمل في المناطق البعيدة عن المدينة أصبحت معدودة، وتغيرت معها طبيعة المسؤوليات.

#### ج) العوائق الأساسية في المحافظة على العمل

فيما يتعلّق بالبحث عن عمل، هناك اعتماد على محرّكات البحث كـ "دليل مدني" و "hirelebanese" ومنهم من يقصد المؤسسات والشركات ليترك سيرته الذاتية، فيما يعتمد البعض الآخر على معرفته الشخصية لإيجاد عمل. يُعتبر التمييز أحد العوائق الأساسية في إيجاد وظيفة كالتمييز بسبب ارتداء الحجاب. وتشكّل المواصلات أيضاً عائقاً أمام الشباب والشابات لإيجاد عمل ذلك أنّ ساعات النقل العام والطرق غير المؤهلة لا تتناسب مع الكثير من دوامات العمل خصوصاً بالنسبة للمشاركين/ات الذين يعيشون خارج المدينة، بحيث أنّ النقل العام غير آمن بالإضافة إلى غياب الإجراءات الوقائية اللازمة للحد من انتشار فيروس كورونا. فيما يتعلّق بالسكن، فإن المساكن الطلابية لا تتفهم أوقات الخروج والرجوع إليها. ترى إحدى المشاركات أنّ المشكلة الأساسية في هذا السياق هي التفاوت في التنمية بين المناطق، ما يزيد من حدة النزوح إلى المدينة لإيجاد عمل وبالتالي مواجهة هذه الصعوبات.

د) السياسات العامة المرتبطة بالعمل، التوجيه، وسوق العمل  
يغيب التوجيه الأكاديمي في المدارس والجامعات مما يؤثر على إيجاد فرص العمل بحيث أنّ بعض  
الاختصاصات التي يتمكّن الطلاب من دراستها بسبب سهولة الدخول إلى الجامعة، غير مطلوبة في سوق  
العمل.

#### 4) استنتاجات وتوصيات

كان مجلس الوزراء اللبناني قد أقر في 3 نيسان 2012 "السياسة الشبابية الوطنية"<sup>19</sup> كثمرة سنوات من التخطيط  
والاجتماعات والمناقشات والبحث، تناولت تأثير هجرة الشباب والمشاركة الاقتصادية والسياسية والتعليم  
والثقافة والصحة والاندماج الاجتماعي استناداً الى تطلعات الشباب أنفسهم وانسجاماً مع الاتفاقيات الدولية. هذا  
وتضمن "السياسة الشبابية الوطنية" في حال تطبيقها وصول الشباب إلى الخدمات العامة النوعية في جميع  
القطاعات وفق احتياجاتهم، كما تقدم توصيات بشأن مشاركتهم الكاملة في الحياة العامة وفي القرار السياسي.  
ويعاني الوضع العام لحقوق الإنسان، وفئة الشباب تحديداً، من سيطرة النظام السياسي الزبائني الطائفي المذهبي  
الذي يعوق استقلالهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي ويقيد حس المبادرة لديهم.

وقد أشارت وثيقة السياسة الشبابية المُقرّة إلى ارتفاع نسبة حاملي الشهادات الجامعية بين المهاجرين وأن السبب  
الرئيسي للهجرة بشكل عام، بما فيه للشباب، هو تحسين الوضع المعيشي، وأن غالبية الشباب المهاجرين لا  
ينوون العودة. ويلعب التفاوت في التنمية بين المناطق دوراً حاسماً في زيادة حدة النزوح من الريف والمناطق  
النائية الى المدن أو الهجرة الى الخارج.

أكدت وثيقة السياسة الشبابية في توصياتها على ضرورة اعتماد خطط وطنية تهدف إلى تطوير سوق العمل  
وتعزيز مشاركة الشباب فيه، ومعالجة مسألة العمل غير الرسمي وتوفير بدائل للعمال غير المستقرين من ناحية  
العمل، ضمان استفادة الشباب من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، إنشاء نظام لإعانات البطالة، ضمان  
التنفيذ العادل لقانون العمل من قبل أرباب العمل والحد من استغلال الشباب من خلال فترات التدريب والاختبار  
الطويلة، معالجة أسباب هجرة الشباب المتعلّم، ومعالجة مسألة نقص المساكن الشعبية ووسائل النقل وأثر ذلك  
على الشباب العاملين. ومن نافل القول أنه لا يمكن تحقيق ذلك من دون بناء استقلالية اجتماعية اقتصادية في  
وقت مبكر وتأمين البنية التحتية الملائمة من الدراسة والتدريب والتأهيل والانطلاق في سوق العمل.

تتوافق هذه الرؤية مع أغلبية الدراسات والأبحاث حول الشباب وسوق العمل.<sup>20</sup> وفي هذا الإطار، يمكن  
استخلاص جملة من التوصيات العامة التي تتوافق ومسار العمل على السياسات الشبابية في لبنان وتركز على  
التالي:

<sup>19</sup> <https://bit.ly/2WNR6Kt>.

<sup>20</sup> أنظر مثلاً، جاد شعبان، لمحة حول الشباب في لبنان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيروت، 2016، متوفر باللغة الإنكليزية على:  
[https://www.undp.org/content/dam/lebanon/docs/Poverty/Publications/Spotlight%20on%20Youth%20Final%20\(23-06-2016\).pdf](https://www.undp.org/content/dam/lebanon/docs/Poverty/Publications/Spotlight%20on%20Youth%20Final%20(23-06-2016).pdf).

- 1) الإعداد المتناسق مع الاقتصاد من خلال معالجة غياب التوافق بين المهارات واحتياجات الاقتصاد اللبناني وذلك من خلال تدريب العمالة لتلبية الاحتياجات الحالية لأصحاب العمل وتوجيه الشباب نحو مسارات وظيفية مزدهرة لا تتطلب الهجرة.
- 2) اعتماد خطط وطنية تهدف إلى تطوير سوق العمل وتعزيز مشاركة الشباب فيه (بما في ذلك التوجيه المهني والتخصصات الجامعية التي تتناسب مع احتياجات سوق العمل).
- 3) معالجة مسألة نقص المساكن الشعبية ووسائل النقل وأثر ذلك على الشباب العاملين.
- 4) دعم ريادة الشباب ونمو القطاع الاستراتيجي: يمكن أن يساعد توسيع حاضنات الأعمال والدعم المالي على نطاق صغير في تحقيق طموحات الشباب الريادية والابتكارية، فضلاً عن تشجيع تكوين المزيد من الشركات ذات المهارات العالية.
- 5) تحسين توافر معلومات التوظيف ومعالجة نقص المعلومات المتاحة للشباب حول فرص العمل ومهارات سوق العمل المطلوبة.
- 6) التوظيف العام: رغم عمل عديد من الشباب في المناطق البعيدة في القطاع العام، يمكن اتخاذ إجراءات إضافية لتقليل التفاوتات في العمالة الإقليمية وتوفير وظائف أكثر مهارة في القطاع العام من خلال تفعيل اللامركزية الإدارية مثلاً أو إنشاء بنية تحتية جديدة والسعي لتحقيق تنمية أكثر توازناً في جميع المناطق يمكن أن يساعد في تحفيز نمو فرص العمل في الأطراف.